دور المراكز البحثية في الجامعات
في رفد مؤسسات الدولة وعمليات صنع القرار.

أ.م.د. عبد الحميد العيد الموساوي

تسهم نتاجات مراكز الأبحاث العلمية في تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة. وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومة الجديدة الموثوقة والتحليل العلمي الرصين، وتبلور آفاق المستقبل.

وقد تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث عالميا، إذ أصبحت تمثل دلالة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها للمستقبل، فهي جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة.

وتلعب مراكز الأبحاث والتحليل العامة، المعروفة باسم (ثِنك تانكس) دوراً فريداً في صوغ السياسة الخارجية للدول الغربية المتقدمة، إذ يقول (ريتشارد هاس)، مدير قسم السياسة والتخطيط في وزارة الخارجية الأميركية:

"إن دور مؤسسات الفكر والرأي، من بين غيرها من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وهو أحد أكثر الأدوار أهمية وأقلها تقديراً".

ويقول (رونالد د. آزمُس) الباحث الرئيسي المساعد في مجلس العلاقات الخـــــــــــــارجي:

"ثمة لحظات في تطوّر سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان لمؤسسات الفكر والرأي فيها تأثير حاسم في إعادة صوغ المفاهيم التقليدية، وفي وضع مسار جديد للقضايا الإستراتيجية الأساسية".

وتعود نشأة المراكز البحثية إلى القرن الثامن عشر وتعرف باسم "الكراسي العلمية"، اولها كراسي الدراسات الشرقية في بولندا وفي أوروبا وفي باريس.أما

في بريطانيا فقد انشأ المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في العام ١٨٣١م ثم الجمعية الفابية في العام ١٨٨٤م،وفي الولايات المتحدة الأمريكية انشأ معهد كارنيجي للسلام في العام ١٩١٠م، ثم تلاه معهد بروكينز في العام ١٩١٦م.

في الحقيقة لقد تم إنشاء مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات مستقلة بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج المعارف المتصلة بالسياسة. وهي تسدّ فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي، من جهة، وبين عالم الحكم، من جهة ثانية. ذلك أن دافع البحث العلمي في الجامعات يكوّن، في أحيان كثيرة، النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي تتعلق بالمعضلات السياسية الحقيقية. أما في الحكومات فيجد السياسيون الرسميون الغارقون في المشكلات اليومية، من ناحية والمطالبون بصنع السياسة اليومية من ناحية أخرى أنفسهم عاجزين، بسبب كثرة مشاغلهم، ومن هنا، كانت أولى مساهمات مؤسسات الفكر والرأي المساعدة على سد الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل.

وانواع المراكز البحثية ثلاثة هي: المركز البحثية الحكومية/ التي ترتبط ماليا واداريا بصناع القرار، وتعمل لمصلحة وحسب حاجة صناع الفرار، والمراكز البحثية الجامعية/ التي ترتبط ماليا واداريا بالجامعة وتتمثل مهمتها في البحث العلمي الاكاديمي وتطوير العملية التدريسية. اما النوع الثالث هيالمراكز البحثية الخاصة/التي ترتبط بمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تعمل لمصلحته.

وتتلخص الفوائد الرئيسية التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي لصانعي السياسة في الدول الغربية في:

أولا: صنع الأفكار:

تعتبر الأبحاث والدراسات المعمقة من أهم الركائز التي يعتمد عليها السياسيون ومتخذو القرارات في الدول الديمقراطية في رسم وتخطيط سياستهم واتخاذ قراراتهم، حيث أن دراسة القضايا والمعضلات السياسية هي المحور الأول في رسم وبناء الإستراتيجيات في كافة المجالات. وهذا لما تمثله المعرفة والعلم عند متخذي القرارات في العصر الحديث الذي تشكل مناهج البحث العلمي فيه

مصـدراً أساسـياً للتعامـل مـع القضـايا والشـؤون الحياتية،فمراكز البحث العلمي هي اليوم بمنزلة الجسور بين المجتمع والدولة والعلم.

و تقدم مؤسسات الفكر والرأي خمس فوائد رئيسية. ويكمن تأثيرها في توليد "تفكير جديد" يُبدّل الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة إلى العالم ويستجيبون له. ومن الممكن أن يؤدي التبصر الجديد إلى تغيير تصور المصالح القومية للدولة وفهمها، والتأثير في ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط طرق للعمل، وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية. وتحتاج مؤسسات الفكر والرأي لكي تنجح في لفت انتباه صانعي السياسة المنشغلين والغارقين في المعلومات أصلاً ، إلى استغلال قنوات متعددة وإلى استراتيجيات تسويق تتمثل في نشر المقالات والكتب وألا بحاث والدراسات بين الفينة والأخرى؛ والظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون وفي مقالات الرأي على صفحات الجرائد وفي المقابلات الصحفية؛ وإصدار النشرات الموجزة ، وبيانات حقائق.

ثانيا: توفير المواهب :

تـؤمن مؤسسـات الفكـر والـرأي زخمـاً مسـتمراً مـن الخـبراء للخدمـة في الإدارات الجديـدة وفي فـرق المـوظفين التـابعين لمؤسسـات الدولـة، وتـدريب جيـل جديـد مـن القيـادات الفكريـة والسياسـية ليكـون جـاهزاً لتسلم الإدارات السياسية العامة للدولة.

وتعتـبر هـذه الوظيفـة الـتي تؤديهـا المؤسسـات بالغـة الأهميـة في الـديمقراطيات المتقدمــة مثــل الــولايات المتحــدة الامريكيــة وفرنســا أو اليــابان، إذ بوســع الحكومـات الجديـدة أن تعتمـد علـى الاسـتمرارية الـتي يؤمنهـا عـدد كبـير مـن موظفي الإدارة المدنيـة. لان انتقـال السـلطة يؤدي إلى استبدال مئات المـوظفين مـن الدرجـة المتوسـطة أو مـن كبـار المـوظفين في السـلطة التنفيذيـة. وتسـاعد مؤسسات الفكر والرأي الرؤساء والوزراء على سدّ هذا الفراغ.

وبالإضافة إلى تزويد الإدارات الجديدة بالخبراء، تؤمن مؤسسات الفكر والرأي للـرسميين المغـادرين (مناصـبهم في الحكومـة) مواقـع مؤسسـاتية يسـتطيعون فيهـا تشاطر ما اكتسبوه من خبرة وتبصر خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في

لعب دور مؤثر في النقاش الملح حول السياسة الخارجية لدولتهم ، وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية للشؤون الخارجية.

ثالثا: جمع خبراء ومحترفي السياسة :

تقوم المراكز البحثية بتقديم الخدمات من خلال التأثير في الرأي العام وفي صانع السياسة والقرار السياسي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات، و إصدار النشرات والمجلات ونشر التقارير وإعداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية وتقديم التحليلات، لتبرير سياسات معينة أو نقدها أو لترويج أفكار جديدة وتعميمها، وبذلك يعززون المكانة الأدبية لمراكز التفكير والمفكرين.

وتؤمن مؤسسات الفكر والرأي لصانعي السياسة، إلى جانب الإتيان بالأفكار الجديدة والخبراء إلى الحكومات، حيزاً يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك،أو إلى إجماع، حول الخيارات السياسية بين "جمهور السياسة الخارجية": أي صانعي

الرأي العام ومصمميه الذين جيء بهم من المهن المختلفة.

ولا يمكن عادة لأي مبادرة كبرى في السياسة الخارجية أن تستمر ما لم تتمتع بقاعدة أساسية من التأييد الحاسم في أوساط جماعة المهتمين بالسياسة الخارجية.

رابعا: إشراك الجمهور:

وتساعد مؤسسات الفكر والرأي، حتى أثناء قيامها بالجمع بين النخبة، في إثراء الثقافة المدنية الأوسع عن طريق تعريف مواطني الدولة بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه. وقد زاد تسارع وتيرة العولمة من أهمية وظيفة التواصل مع الجمهور هذه أكثر من أي وقت مضى. فمع ازدياد اندماج العالم أكثر فأكثر باتت الأحداث والقوى العالمية تطال حياة المواطن العادي وتؤثر عليها .

وقد أصبح للمواطن العادي في الدول الغربية حصة متنامية في السياسة الخارجية، سواء كانت القضية تتعلق بتأمين الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية، أو بمكافحة انتشار الأمراض المعدية، أو بحماية برامج الكمبيوتر

الإلكترونية ضد القرصنة في الخارج، أو بتأمين سلامة رعايا الدولة في الخارج، أو بتأمين الحماية ضد تَسَلّل الإرهابيين.

خامسا: سدّ هوة الاختلافات

وأخيراَ، تستطيع مؤسسات الفكر والرأي لعب دور أنشط في السياسة الخارجية عن طريق رعايتها للحوارات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة. اذ تعمل على اقامة برامج لتدريب الرسميين الحكوميين على أعمال الوساطة في الخلافات المستمرة منذ مدى طويل .وهناك مؤسسات بحثية وسّعت مهماتها للمشاركة بصورة نشطة في الدبلوماسية الوقائية وفي تدبر أمر النزاعات وحلها. وكمثال على ذلك شرعت مؤسسة كارنيغي ، منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، باستضافة سلسلة من الاجتماعات في واشنطن، جمعت بين القادة السياسيين ورجال الدين ورجال الأعمال وممثلي العمال والأكاديميين في جنوب إفريقيا ووجوه المعارضة في المنفى، وتشكل هذه المبادرات غير الرسمية مشاريع حساسة. لكنها تنطوي على إمكانيات كبيرة

لإقامة السلام والمصالحة في المناطق الميالة إلى النزاع والعرضة له وفي المجتمعات التي مزقتها الحروب، إما من خلال كونها مكملة لجهود الحكومة الرسمية أو كبديل لها حيث يكون الوجود الرسمي مستحيلا. وبوسعها أن تخدم، في أحلك الظروف، كعيون وآذان وحتى كضمير للحكومة والمجتمع .

وبالنسبة لمركز الابحاث في الجامعات العراقية اقدم المقترحات الاتية:

اولا: اهم التحديات التي تواجهها المراكز نسجل ما يلي:

– مشكلة تمويل المشاريع البحثية اذ ان الباحث بحاجة الى اجراء دراسات ميدانية في بعض الاحيان والسفر داخل وخارج البلد، وكل هذا يحتاج الى دعم مادي.

– غياب العمل المؤسساتي، والتخصصي اذ من الافضل ان يتخصص الباحث في موضوع او اهتمام واحد ويبدع فيه.

– ضعف آليات العمل والتعاون مع القطاع الخاص.

– ضعف مصادرالمعلومات والمعطيات،وعدم توفر قواعدها وَفقا لنظم المعلوماتية الحديثة.

– ضعف البيئة المولدة للإبداع والجالبة للكفاءات.

– التسييس والخوف من بعض الابحاث، ونشرها.

– غياب أدوات ومعايير قياس أداء المؤسسات البحثية، وبالتالي انعدام التشجيع .

ثانيا: المقترحات:

إعادة النظر في: ارتباطها الإداري والتنظيمي، ودورها في التنمية ، وتحليل السياسات،ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، ومواكبة التغيرات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مجالات اختصاصها.

– تبني آليات عمل أكثر مرونةً وتفاعلاً مع المشاكل والقضايا الملحة.

– وضع إستراتيجيات يكون فيها لمراكز الأبحاث الدور الفاعل في تحديد المشاكل والمواضيع التي تتطلب اتخاذ القرارات.

– استعادة دورها كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الإستراتيجية وخلايا التفكير لتعمل على: إنضاج المشاريع العلمية ،وبلورة الإشكالات القائمة ،ودراستها وَفق تكامل منهجي علمي انسجامي.

– توفيرالبيئة المناسبة والديمقراطية للقائمين على العمل البحثي في المركز ،وفتح نافذة للتواصل بين المركز وبين غيره من المراكز من جهة ،وبين المركز وبين صناع القرار من جهة أخرى.